من لغات العرب الجزم بنواصب المضارع والنصب بجوازمه

بندر بن حمدان الشمري

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية،
كلية الآداب، جامعة حائل، السعودية

الملخص

يقف البحث على لغة من لغات العرب، تخالف ما اشتهر عن جمهورهم، هي: "النصب بأدوات الجزم والجزم بأدوات النصب"، فيتتبع الشواهد التي نقلت عن العرب في هذه اللغة شعرية ونثرية، ويستقصي كلام النحويين على هذه الشواهد وتوجيهاتهم لها. وتم تقسيم البحث على مسائل درسها الباحث مستقلة، ذكر فيها لغة العرب المشهورة عنهم ثم أعقب ذلك باللغة غير المشهورة محل البحث ذاكراً من نقلها، ثم أعقب بشواهدها مبتدئاً بالشواهد القرآنية إن وجدت، ثم الأحاديث الشريفة، ثم الشعر. وبعد كل شاهد ذكر آراء العلماء فيه وتوجيههم له مناقشاً تلك الآراء والتوجيهات. وقد رتبت المسائل وفق ترتيب ابن مالك - رحمه الله - لألفيته. ثم أعقبت المسائل بنتائج البحث وتوصياته، ثم بفهرس المراجع. أسال الله تعالى أن يرينا الحق ويرزقنا اتباعه وأن ينفع به ويجعله ذخراً عنده.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربيٍ مبينٍ، وبعث خير رسله وخاتمهم إلى الناس كافة، وجعل لسانه العربية، وأوجب قراءة كتابه بها تعبداً له، سبحانه. والصلاة والسلام على محمدٍ وعلى آله وصحبه أهل الفصاحة والبيان، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فالمشهور من لغات العرب الذي يتداوله دارسو النحو أنَّ العرب تنصب المضارع بأدوات معروفة محصورة، منها: (أنْ)، و(لن)، و(كي) وأخواتهنَّ. وشواهد ذلك متوافرة مطردة من القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً. وقد جاء الناصب والجازم في غير ما آية من كتاب الله تعالى، وعمل كلٌّ منهما عمله، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: 80]، وكما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: 3، 4].

والمعربون مجمعون على أنَّهما اجتمعا وعملَ كلٌّ منهما عمله الخاص به في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 24]. فالفعل الأول مجزوم بحذف النون، والثاني منصوب بحذفها أيضاً.

غير أنَّ كتب النحو تنقل لنا نصين مهمين، أحدهما خاصٌّ بالنواصب، والآخر يعمُّ النواصب والجوازم في تبادلها العمل.

أمَّا النص الأول فهو مرويٌّ عن الرؤاسي النحوي الكوفي المشهور[1]، قال رحمه الله تعالى: "فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قومٌ يرفعون بها[2]، ودونهم قومٌ يجزمون بها"[3].

وحين نتأمل هذا النص يمكننا أن نخرج بعدد من الملحوظات المهمة لدارس النحو، أبرزها:

أولاً: في هذا النص خصوص من جهة وعموم من جهة أخرى، فأمَّا الخصوص فهو أنَّ الرؤاسي يثبت الجزم بـ(أنْ) وأخواتها ولا يثبت النصب بـ(لم)

وأخواتها، وحتى نكون دقيقين نقول: إنَّه لم يتعرَّض لذلك، وهذا الخصوص يفيدنا عند الحديث عن النص التالي، كما سيأتي.

وأمَّا العموم فهو أنَّ الرؤاسي يثبت الجزم بـ(أنْ) ويعديه إلى جميع أخواتها، ونحن حين نبحث عن ذلك لا نجده مثبتاً بالمروي من كلام العرب إلَّا في (أنْ)، و(لن) كما سيأتي، أمَّا بقية أخوات (أنْ) فلم يرو عن العرب عملها الجزم، أفيكفي هذا النص عن الرؤاسي في إثبات ذلك لها أم لا بد أن تعضده الشواهد في ذلك؟ هذا هو محل التساؤل، والذي يظهر أنَّ هذا النص لا يكفي في إثبات عملها خاصة مع أمرين مهمين:

الأول: أنَّ النصب في بقية أخوات (أنْ) مختلف فيه في أكثرها.

الثاني: أنَّ المشهور عن العرب والمروي عن جمهورهم هو النصب بها، ومخالفة ذلك - ولو بضعف - تحتاج إلى سندٍ قويٍّ لا يكفي هذا النص للقيام به.

ثانياً: يرتب الرؤاسي عمل (أنْ) وأخواتها على ثلاث مراتب:

فالمرتبة الأولى: النصب بها.

والمرتبة الثانية: الرفع بها.

والمرتبة الثالثة: الجزم بها.

ثالثاً: ينصُّ الرؤاسي على أنَّ الجزم بها أقل اللغات وأضعفها، حين يجعل اللغة الفصحى هي النصب بهذه الأدوات، ، فيقول: "فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) وأخواتها الفعل"، ثم يجعل دون ذلك في الفصاحة الرفع بها حين يقول: "ودونهم قومٌ يرفعون بها"، ثم يجعل في آخر اللغات الجزم بهذه الأدوات، فيقول: "ودونهم قوم يجزمون بها".

أمَّا النَّص الثاني فهو مروي عن اللحياني النحوي الكوفي المعروف[4]، فقد نقل البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب، قال: "قال البطليوسي: وجزم الأعرابي بـ(لن)، وذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب، وينصبون بالجوازم"[5].

ولا يكتفي اللحياني بذلك، بل ينسب ذلك إلى قبيلة عربية تدعى "بني صُباح" من "بني ضبَّة"[6].

وحين ننعم النظر في النص نراه ينتظمه ثلاثة محاور مهمة في الدرس النحوي، هي:

أولاً: أنَّ نواصب المضارع بالإضافة إلى عملها النصب تعمل الجزم في الفعل المضارع.

ثانياً: أنَّ جوازم المضارع بالإضافة إلى عملها الجزم تعمل النصب في الفعل المضارع.

ثالثاً: أنَّ ذلك لغة قبيلة من قبائل العرب وليس كل العرب، فهو خصوصية لهذه القبيلة دون غيرها من القبائل العربية التي تنصب بـ(أنْ) وأخواتها، وتجزم بـ(لم) وأخواتها.

والسؤال الآن: هل نُقِلَ عن العرب الجزم بالناصب، أو النصب بالجازم؟ وما وجدته في كتب النحو من ذلك منحصر في ثلاث أدوات فقط، هي: (أنْ)، و(لنْ)، و(لم). ولكل منها شواهد، والحديث عنها سيكون مفصَّلاً نستجلي فيه جوانب هذه اللغة بين المانعين والمثبتين وما يحتملها من المروي عن العرب، وما لا يحتملها مستعينين بالله تعالى.

وسيكون الحديث عنها من خلال بحث كل مسألة بنوع من الاستقلالية، مع محاولة ربط كل مسألة بالأخرى من خلال المقارنة في ظلال المسألة الأصلية، وهي "تعاقب العمل بين نواصب المضارع، وجوازمه".

المسألة الأولى

الجزم بـ (أنْ)

المشهور من لغة العرب النصب بـ(أنْ) وشواهد ذلك مستفيضة معروفة في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ (الزمر: 56)، ومنه قول الشاعر:[7]

يهولكَ أنْ تموتَ وأنتَ ملغٍ لما فيه النجاةُ من العذابِ

لكن كتب النحو تخبرنا أنَّ (أنْ) تأتي جازمة للفعل المضارع، قال المرادي

في معاني (أنْ): "العاشر: أن تكون جازمة، ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني"[8].

وقال السيوطي: "ولا يجوز الجزم بـ(أنْ) عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين، قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) وأخواتها، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها... وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني، وزاد أنَّها لغة بني صباح"[9].

وقال أبو حيان: "وحكى الجزم بها أبو عبيدة، واللحياني، وذكر أنَّ الجزم بها لغة بني صباح"[10].

الناقلون للجزم بها

من خلال التتبع للنصوص الناقلة للقول بالجزم بها يمكن حصر القائلين بالجزم بها الناقلين ذلك عن العرب فيما يأتي:

الأول: أبو جعفر الرؤاسي الكوفي، وقد سبق سياق نصِّه.

الثاني: أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري[11].

الثالث: أبو الحسن اللحياني البصري، وقد سبق سياق نصِّه.

الرابع: "بعض الكوفيين"، كذا ورد في الجنى الداني للمرادي، قال: "ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين وأبو عبيدة..."[12]. ثم ساق نصَّ الرؤاسي السابق، وقال ابن هشام في المغني: "ذهب بعض الكوفيين وأبو عبيدة إلى الجزم بها"[13]. ثم يؤيد هذا النقل السيوطي فيقول: "ولا يجوز الجزم بها عند الجمهور، وجوزه بعض الكوفيين"[14]. وكثير من النحويين الذين يذكرون هذه المسألة ينصون على نقل ذلك عن الكوفيين.

فهل يعنون بالكوفيين الرؤاسي، أم أنَّ هناك من الكوفيين من يقول بذلك غير الرؤاسي؟ هذا ما لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الكوفيين، إلَّا أنَّ أبا علي الفارسي نقل في البصريات أنَّ الفراء أنشد شاهداً على ذلك؛ مما يعني أنَّه

يقول بالجزم بها، وسيأتي نقل كلام أبي علي عند الحديث على الشواهد، والله أعلم[15].

شواهد الجزم بـ (أنْ)

استشهد الناقلون للجزم بها بعدة شواهد، جاءت (أنْ) فيها جازمة للفعل المضارع فيها، وما وجدته من هذه الشواهد يمكن حصره فيما يأتي:

الشاهد الأول: قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[16]

الشاهد فيه: قوله "أنْ يأتنا" فقد جزم الفعل المضارع (يأتنا) بـ(أنْ) فحذف (الياء) ولو نصب بها لقال "يأتينا"[17].

الجواب عن بيت الشاهد:

لم أر من تعرَّض للجواب عن البيت إلَّا أبا علي الفارسي فإنَّه خطَّأ الفراء في إنشاد البيت، قال: "أنشد الفراء هذا البيت:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وأنشده أبو بكر عن الأصمعي:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنَّه جزم بـ(أنْ)[18].

وأنت ترى أنَّ تخطئة الراوي طعن في روايته، والفراء ثقة فيما يروي عن العرب، وما يرويه هنا له ما يؤيده، فلم يروه مفرداً، فالطعن في روايته للبيت أمر غير مقبول.

الشاهد الثاني: قول جميل بثينة[19]:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثُقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

الشاهد في البيت قوله: "أنْ تعلمْ" فجزم الفعل المضارع (تعلمْ) بـ(أنْ).

الجواب عن بيت الشاهد:

ما وجدته من أجوبة عن البيت يمكن حصره فيما يلي:

أولاً: من جهة رواية البيت، فالبيت يروى في ديوان الشاعر برواية "محمد بن السائب الكلبي" على رواية لا شاهد فيها، هي:

أُخافُ إذَا أنْبَأْتُها أَنْ تُضِيْعَهَا فَتَتْرُكَهَا ثُقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

كما يروى برواية أخرى أيضاً لا شاهد فيها هي:

أَخَافُ إذَا أَنْبَأْتُكم أَنْ تَرُدَّنِي فَتَتْرُكَهَا ثُقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

لكنَّ ردَّ الشاهد بالروايات الأخرى إنَّما هو من طرق المتأخرين، ولم يكن الأوائل يفعلون ذلك إلّا النادر منهم؛ ذلك أنَّ الراوي للبيت إذا كان ثقة فهو مأمون على روايته، وروايته حجة في موضع الاستشهاد.

ثانياً: أنَّ البيت لا حجة فيه لجواز أنْ يكون السكون فيه للضرورة لا للجزم. وهذا التوجيه هو توجيه (ابن مالك) - رحمه الله - قال بعد البيت: "ولا حجة فيه؛ لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لا سكون إعراب"[20]. وتبعه (ابن هشام)، وزاد أنَّ عطف المنصوب عليه وهو "فتتركَها" يؤيد ذلك، قال بعد البيت: "وفي هذا نظر؛ لأنَّ عطف المنصوب عليه يدل على أنَّه مسكَّنٌ للضرورة لا مجزوم"[21].

الشاهد الثالث: قول الشاعر[22]:

وَإنَّ بَنَاتِ الدَّارِعِيْنَ وأَنْ تُرَعْ حِذَاراً لتلكَ العينِ أَهْنَا وأَجْمَلُ

والشاهد فيه قوله: "وأَنْ تُرَعْ" فجزم الفعل بـ(أنْ) ولو نصبه لقال: "وأنْ تُرَاعَ".

ونقل البغدادي عن أبي حيان في شرح التسهيل قوله: "وإذا كان قد حكى الجزم بها الكوفيون، ومن البصريين اللحياني[23] وأبو عبيدة، كان الأصح جواز ذلك لكنه قليل"[24].

المسألة الثانية

الجزم بـ (لن)

الشائع والمشهور من لغة العرب النصب بـ (لن) وعليه ورد القرآن الكريم، والشائع من شعر العرب وكلامها، قال سبحانه: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ (يوسف: 66)، وقال سبحانه: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ﴾ (يوسف: 80)، ومنه قول أبي طالبٍ عمِّ النبي، – صلى الله عليه وسلم –: [25]

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسَّدَ في الترابِ دفينا

لكن النحويين يذكرون أنَّ من العرب من يجزم بـ (لن)، قال (أبو حيان) في حديثه عن (لن): "المشهور نصب المضارع بعدها، وحكى اللحياني في نوادره عن بعض العرب جزمه"[26]. وقال المرادي: "ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ (لن) تشبيهاً لها بـ (لم)"[27]. وقال السيوطي: "وحكى اللحياني الجزم بـ (لن) لغة"[28].

الناقلون للجزم بها من النحويين

كل من تكلم عن هذه اللغة يذكر أن الناقل لها عن العرب هو (أبو الحسن اللحياني)، ولم يُذْكَر أحدٌ غيره، غير أنَّه سبق أن ذكرنا أنَّ مِن النحويين مَن نقل عن العرب عموم الجزم بأدوات النصب، والنصب بأدوات الجزم.

شواهد الجزم بها

استشهد الناقلون للجزم بـ (لن) بشواهد يمكن حصرها بما يلي:

الشاهد الأول: حديث النبي، صلى الله عليه وسلم:

روى البخاري في صحيحه من حديث الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه – رضي الله عنه – قال: "كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقُصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – وَكُنْتُ

غُلَاماً شَابّاً وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ وَإِذَا فِيهَا أُنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ النَّارِ، قَالَ فَلَقِيَنَا مَلَكٌ آخَرُ، فَقَالَ لِي: لَنْ تُرَعْ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً"[29].

الشاهد قول المَلَك: "لنْ تُرَعْ"، فجزم الفعل (تُرَاع) فسكن آخره فالتقى ساكنان الألف وحرف الإعراب فحُذفت الألف لذلك. قال ابن حجر - رحمه الله -: "ووقع في رواية القابسي: "لن ترع" بحذف الألف"[30]. وقال - رحمه الله - في موضع آخر: "ووقع عند كثير من الرواة "لن ترع" بحرف لن مع الجزم"[31].

توجيهات العلماء للحديث: ما وجدته من توجيهات للحديث يمكن حصره فيما يلي:

التوجيه الأول: أنَّه أسكن العين من "تراع" للوقف ثم شبه سكون الوقف بسكون الجزم فحَذفَ الألف لذلك حين التقى ساكنان، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. وهذا توجيه ابن مالك، رحمه الله[32].

التوجيه الثاني: أنَّ ذلك جاء على لغة الجزم بـ(لن)، قال ابن حجر - رحمه الله -: "ويجوز أن يكون جزمه بـ(لن)، وهي لغة قليلة حكاها الكسائي"[33]. وقال في موضع آخر: "قال ابن التين: وهي لغة قليلة - أي الجزم بـ(لن) - حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهداً..."، ثم تعقبه وذكر بعض شواهد ذلك[34].

الشاهد الثاني: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث: "فلنْ يَنْسَ".

قال البخاري: "حَدَّثَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الْأَعْرَجِ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ

عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مِسْكِيناً أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَلَى مِلْءِ بَطْنِي وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ الْقِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ذَاتَ يَوْمٍ، وَقَالَ مَنْ يَبْسُطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضْهُ فَلَنْ يَنْسَ شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّي، فَبَسَطْتُ بُرْدَةً كَانَتْ عَلَيَّ فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ شَيْئاً سَمِعْتُهُ مِنْهُ "[35].

الشاهد قول النبي ﷺ: "فَلَنْ يَنْسَ" قال ابن حجر - رحمه الله -: "ونقل ابن التين أنه وقع في رواية فلن ينس بالنون وبالجزم"[36].

توجيهات العلماء لهذه الرواية: ما وجدته من توجيهات لهذه الرواية وآرائهم فيها يمكن حصره فيما يلي:

التوجيه الأول: أنَّ هذه الرواية تحريف عن رواية "لم ينس"، وهذا ما يوحي به كلام ابن حجر - رحمه الله - فقد قال في شرح الحديث بعد أن ذكر بيت الأعرابي في مدح علي بن الحسين - رضي الله عنهما -: "لأنَّه يصح أن يكون في الأصل بـ(لم) الجازمة فتغيرت بـ (لن)[37]. لكنَّ ابن حجر - رحمه الله - رجع فاستدرك، فقال بعدها مباشرة: "لكن إن كان محفوظاً فلعل الشاعر قصد (لن)؛ لكونها أبلغ هنا في المدح من (لم)[38]. وهذا النص صريح في أنَّه يمكن أن تكون رواية البيت قد حُرِّفت عن أصلها، وهي توحي بأنَّه قد يرى إمكانية أن تكون رواية الحديث قد تَحَرَّفت عن (لم) لكنَّه ليس صريحاً في ذلك.

وهذا التوجيه فيه نظرٌ من جهة المعنى؛ فالشرط الذي دلت عليه "مَنْ" شرطٌ حاضر يقتضي جواباً مستقبلاً، وهو الذي تفيده (لن) دون (لم)، ولو كان التحريف بحذف الألف من "ينسى" لكان أكثر وجاهة.

التوجيه الثاني: أنَّ هذه الرواية عن لغة من ينصب بـ(لن)، قال ابن حجر - رحمه الله -: "ونقل ابن التين أنَّه وقع في رواية: "فلن ينس" بالنون وبالجزم، وذكر أنَّ القزاز نقل عن بعض البصريين أنَّ من العرب من يجزم

بـ(لن)، قال وما وجدت له شاهداً. وأقره ابن التين ومن تبعه. وقد ذكر غيره لذلك شاهداً، وهو قول الشاعر:

لنْ يخبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِكَ الحَلَقَة

وفيه نظر؛ لأنه يصح أن يكون في الأصل لم الجازمة فتغيرت بـ(لن) لكن إن كان محفوظاً فلعل الشاعر قصد (لن) لكونها أبلغ هنا في المدح من لم، والله أعلم"[39].

الشاهد الثالث: قول كثيِّر عزة[40]:

أيادي سَبا يا عَزَّ ما كنتُ بعدكُمْ فلنْ يحْلَ للعَيْنَيْنِ بعدَكِ مَنظرُ

الشاهد في قوله: "فلنْ يَحْلَ" إذ جزم الفعل المضارع بـ (لن) فحذف الألف، ولو نصبه لقال: (يحلى).

توجيهات النحويين لهذا البيت: ما ذكره النحويون من توجيهات لهذا البيت يمكن حصره فيما يلي:

التوجيه الأول: أنَّ البيت يروى برواية ليس فيها شاهد، هي رواية (لمْ يَحْلَ) بالجزم بـ (لم)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وهو ما صنعه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب واكتفى به عن غيره. قال ما نصه: "قال ناظر الجيش: قيل: إن الجزم بها لغة، وأنشد هذا المصراع والبيت كأبي حيان، وأقول: المصراع عجز، وصدره:

أيادي سبا يا عَزَّ ما كنتُ بعدكُمْ فلمْ يحْلَ للعَيْنَيْنِ بعدَكِ مَنظرُ

كذا أنشده ابن الأنباري في (المقصور والممدود) وكذا أنشده القالي أيضاً في (المقصور والممدود)، والنسختان صحيحتان قديمتان. أمَّا نسخة ابن الأنباري فتاريخ كتابتها سنة خمس وسبعين وثلاثمائة بعد وفاته بسبع وأربعين سنة. وأمَّا نسخة القالي فتاريخها سنة ثنتي عشرة وخمسمائة، وكاتبها من أولاد المصنف. قال في آخرها: تم جميع الديوان، والحمد لله حق حمده، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعبده، وفرغ من نسخه في عقب جمادى الآخرة سنة

ثنتي عشرة وخمسمائة، وكتبه عبدالله بن محمد بن عمر بن أبي علي لنفسه، نفعه الله به. انتهى"[41].

والبغدادي يؤيد هذه الرواية من جهة المعنى، فيجعل معنى البيت أصلح برواية (لم)، قال: "والمعنى: كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال، فلم يحل لعيني نظر أو منظر، فظهر بهذا أن المعنى مع (لم)، فإنَّ ما ذكره حكاية حال ماضية، لا إخبار عن أمر مستقبل"[42].

وما المانع أن يكون إخباراً عن حاله المتوقعة في المستقبل بعد فراق محبوبته، هذا إذا وجدنا الشاعر يذكر في البيت الذي يليه دليل ذلك وأنَّه كما أنَّ أحداً لا يأمل الخلود بعد (ابن ليلى) فكذلك الشاعر لن يهنأ بالعيش بعد محبوبته، قال:

أبعدَ ابن ليلى يأملُ الخُلدَ واحدٌ من النّاسِ أو يرجو الثَّراءَ مثمِّرُ

التوجيه الثاني: وهو توجيهٌ نقله المرادي في (الجنى الداني)، قال بعد البيت: "قيل: وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف، واجتزأ بالفتحة التي قبلها؛ لأنَّها تدل عليها"[43]. وكذا ذكر (ابن هشام) أنَّه يحتمل ذلك[44].

الشاهد الرابع: هو قول الشاعر[45]:

لنْ يخبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِكَ الحَلَقَة

ولم أجد ممن أنشد البيت من وجهه على غير هذه اللغة التي حكاها (اللحياني) غير أنَّ البغدادي أكَّد الرواية بالجزم فقال: "وهذا البيت أنشده أبو الحسين بن الطراوة، والمصراع السابق أنشده غيره"[46].

لكنَّه يعود فيعترض عليه من جهة المعنى دون الطعن في الرواية، فيقول: "كيف يصح اجتماع (لن) مع (الآن)، ولا يصح ذكر (الآن) إلا مع (لم)"[47]. ثم يذكر توجيهاً لهذا الجمع يعرض عليه، فيقول: "فإن قلت: اجعل الخيبة المقيدة بالآن منفية في المستقبل، قلت: الخيبة المنفية إنما هي المقيدة بالآن بدليل ما رواه ابن السيد البطليوسي فيما كتبه على كامل المبرد قال..."، ثم ذكر أنَّ أعرابياً دخل المدينة فأنشد أبياتاً في مدح الحسين بن علي - رضي الله

عنهما - فسمعه الحسين - رضي الله عنه - فأعطاه ما عنده من مالٍ فأنشد الأعرابي أبياتاً يمدح فيها الحسين، رضي الله عنه[48].

وهذا الاعتراض إنَّما هو بمعنى محتمل على رواية ثابتة منصوص عليها، وهذا مقابلة للنص بالفهم، وهو محل نظرٍ، كما ترى، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة

النصب بـ (لم)

المشهور المعروف في لغة العرب الجزم بـ(لم)، وهذا متواتر عنهم، به جاءت أشعارهم، وبه نزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتاب الله موافقاً للعرب في ذلك. وشواهده أكثر من أن تحصى،من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ﴾ (البلد:8)، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص:3). وغير ذلك من الآيات.

لكن كتب النحو تنقل لنا أنَّ من العرب من ينصب بها الفعل المضارع، قال المرادي في الجنى الداني في معاني (لم): "الثالث: أن يكون ناصباً للفعل، حكى اللحياني عن بعض العرب أنَّه ينصب بـ(لم)"[49]. وقال أبو حيان: "وحكى اللحياني عن بعض العرب أنَّه ينصب بـ(لم)"[50]. وقال السيوطي: "والنصب بها لغة حكاها اللحياني"[51].

الناقلون للنصب بها

كل من نقل المسألة أو أشار إليها من النحويين ينصُّ على أنَّ الناقل لهذه المسألة عن العرب هو النحوي الكوفي (أبو الحسن اللحياني)، ولم تذكر المصادر غير اللحياني ناقلاً لهذه المسألة عن العرب.

شواهد النصب بها

استشهد الناقلون للنصب بشواهد عدة، جاءت (لم) فيها ناصبة للفعل المضارع، وما وجدته من هذه الشواهد يمكن حصره فيما يلي:

الشاهد الأول:

استدل المثبتون للنصب بـ(لم) بقراءة (أبي جعفر المنصور)[52] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح:1) بفتح (الحاء) في الفعل (نشرحَ) على أنَّه منصوب بـ(لم).

قال أبو حيان في البحر المحيط: "وقرأ الجمهور: ﴿نَشْرَحْ﴾ بجزم الحاء لدخول الجازم. وقرأ أبو جعفر بفتحها"[53]. وقال ابن عطية: "وقرأ أبو جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بنصب الحاء"[54]. وقال السمين الحلبي: "والعامَّةُ على جزم الحاء بـ (لم) وقرأ أبو جعفر بفتحها"[55].

قال أبو الفتح ابن جني: "الخليل بن أسد النوشحاني، قال حدثنا أبو العباس العروضي، قال: سمعت أبا جعفر المنصور يقرأُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[56].

توجيه العلماء لهذه القراءة

اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة على عدة أوجه، يمكن حصرها فيما يلي:

التوجيه الأول: منهم من ردَّ هذه القراءة وعدَّها قراءةً مرذولةً بحسب عبارتهم، رحمهم الله تعالى، وهذه العبارة نقلها أبو حيان – رحمه الله – عن ابن عطية[57]، لكن الذي وجدته في تفسير ابن عطية هو قوله – رحمه الله –: "وهي قراءة مردودة"[58]. وقال الشوكاني – رحمه الله –: "وعلى كلٍّ فقراءة هذا الرجل مع شدة جوره، ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته، وقلة علمه[59]، ليست بحقيقة بالاشتغال بها"[60].

ونحو ذلك ما نقله ابن جني عن ابن مجاهد قال: "قال ابن مجاهدٍ: وهذا غير جائزٍ أصلاً وإنَّما ذكرته لتعرفه"، عقَّب ابن جني على ذلك فقال: "ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنَّه جاء مثل هذا سواء في الشعر"[61]، ثم ذكر الشاهد التالي.

التوجيه الثاني: أنَّ أبا جعفر المنصور قد يكون أشبع الحاء فظن من سمع هذا أنَّه قرأ بالفتح. وهذا توجيه الزمخشري، قال: "وعن أبي جعفر المنصور أنه قرأ: ألم نشرح لك، بفتح الحاء. وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها"[62].

التوجيه الثالث: أنَّ (الحاء) فُتحت إتباعاً لفتحة اللام التي بعدها في قوله تعالى: (لَكَ).

التوجيه الرابع: أنَّ (الحاء) فُتحت إتباعاً لفتحة (الراء) قبلها في قوله: (نَشْرَح).

التوجيه الخامس: أنَّ الفعل "نشْرَح" مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة، فالأصل فيه: (نَشْرَحَنْ)، ثم حُذفت النون وبقيت الفتحة للدلالة عليها. قال ابن مالك: "زعم بعض الناس أنَّ النصب بـ(لم) لغة لبعض العرب اغتراراً بقراءة بعض السلف: (ألم نشرحَ) بفتح (الحاء)... وهو عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكدٌ بالنون الخفيفة، ففُتِح لها ما قبلها، ثم حُذفت، ونُويت"[63].

وقد ذكر هذا التوجيه ابن عصفور ثم اعترض عليه، فقال: "ولا يجوز هذا – أي حذف النون – في سعة الكلام إلّا شاذاً"[64].

واعترض ابن جنّي على هذا التوجيه بأنَّ الآية فيها إيجاز واختصار عبارة، والتخريج على التوكيد بالنون يخالف ذلك، قال: "وهذا عندنا غير جائزٍ، وذلك أنَّ هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيءٍ بالإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار"[65].

كما اعترض عليه ابن هشام في المغني بأنَّ فيه شذوذاً من وجهين[66]:

الأول: توكيد المنفي بـ(لم).

الثاني: حذف النون – يعني نون التوكيد – لغير وقفٍ ولا ساكنين.

التوجيه السادس: أنَّ هذا لغة من لغات العرب هي النصب بـ(لم). وهذا تخريج أبي حيان – رحمه الله – قال: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا

كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بلم عكس المعروف عند الناس "[67].

الشاهد الثاني: قول الحارث بن المنذر المخزومي[68]:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِن المَوْتِ أَفِرْ مِنْ يَوْمِ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ مِنْ يَوْمِ قُدِرْ

الشاهد فيه قوله: "لم يقدرَ" إذ نصب الفعل المضارع "يقدرَ" بـ(لم) وظهرت الفتحة علامةً على النصب.

توجيهات النحاة لهذا البيت:

ما وجدته من توجيهات النحويين لهذا البيت يمكن حصره في التوجيهات الآتية:

التوجيه الأول: أنَّ الفعل مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة، فيكون التقدير: (يقدرَنْ)، ثم حُذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وهذا التوجيه ذكره أبو الفتح ابن جنيٍّ، رحمه الله تعالى[69]. وقد سبق الاعتراض عليه في الحديث عن التوجيه الخامس لقراءة أبي جعفر المنصور السابقة، لكن قد يقال: إنَّ الآية مبنية على الإيجاز بخلاف الشعر فقد يجوز أن يبنى على السعة.

التوجيه الثاني: أنَّه لمَّا تجاورت الهمزة من (أم)، والراء من (يقدر) والراء ساكنة والهمزة متحركة - والعرب تجري المجاور مجرى مجاوره - أجروا الراء مجرى الهمزة فحركوا الراء بحركة الهمزة التي هي الفتحة، ثم بقيت الهمزة بلا حركة فسكنت فكان التقدير: (لم يقدرَ أْمْ)؛ لذلك أبدلت الهمزة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة إذا سبقها فتحٌ، فكان التقدير: (لم يقدرَ امْ)، فالتقى ساكنان هما (الألف) المنقلبة عن الهمزة و(الميم) الساكنة، فتخلصوا من التقاء الساكنين بتحريك الأول، فلمَّا تحركت (الألف) انقلبت همزة على القاعدة في قلب الألف همزة فرجع التقدير (لم يقدرَ أَمْ).

وهذا التوجيه ظاهر كلام (ابن جنِّي) رحمه الله - فيما يظهر لي، والعلم عند الله، وقد رجح هذا التوجيه على تقدير نون التوكيد الخفيفة ثم حذفها بأمرين:

الأول: أنَّ التوكيد بالنون لم يأتِ عن العرب في بيت، فيحمل هذا عليه.

الثاني: أنَّ تقدير نون التوكيد ثم حذفها ضعيف وساقطٌ في القياس؛ ذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاختصار، وهما متناقضان[70].

التوجيه الثالث: أنَّه لمَّا تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة – والعرب تجري الساكن مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن – أعطوا الراء حكم المتحرك إعطاءً للجار حكم مجاوره، ثم أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة قياساً للمتحركة على الساكنة بعد فتح، ثم لزمهم بعد ذلك فتح ما قبلها أي (الراء) إذ الألف لا تقع إلا بعد فتحة[71].

والفرق بينه وبين الذي قبله من وجهين:

الأول: أنَّ الفتحة على (الراء) إنَّما هي لأجل الألف وليست حركة الهمزة منقولة لـ(الراء) للمجاورة.

الثاني: أنَّ قلب (الهمزة) المتحركة ألفاً إنَّما هو قياس على قلب الهمزة الساكنة بعد الفتح.

وهذا التوجيه نقله (ابن هشام) عن (أبي علي الفارسي) و (ابن جني) لكن الذي رأيت عند (ابن جني) ونقله عن (أبي علي) هو التوجيه الثاني الذي سبق قبل هذا، يشهد لذلك نص كلام (ابن جني) قال: "والذي أراه أنا في هذا –وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويُشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه– هو أن أصله (أيومَ لم يُقْدَرْ أم) بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرفَ المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: (والمَرَاة والكَمَاة) يريدون: المَرْأة، والكَمْأة، ولكن الميم والراء لمّا كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما في غيرهما كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرَأْة وكَمَأْة، ثم خُفِّفتا،

فأُبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مَرَاة وكَمَاة، كما قالوا في رَأْس وفَأْس لما خُفِّفتا: راس وفاس"[72].

وقال في موضع آخر "فيصير التقدير كأنه (أيومَ لم يُقْدَرَ أْمْ)، فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة، فتُقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، فيصير التقدير (يُقْدَرَ اْمْ)، فتأتي الألف ساكنة، وبعدها الميم ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتُحرَّك الألف لالتقائهما فتنقلب همزة على ما ذكرنا، وتفتحها لالتقائهما، وكان الفتح هنا حسناً إتباعاً لفتحة الراء، كما تقول: عَضَّ، ومَصَّ يا فتى، فتفتح الحرف الآخر لسكونه وسكون الأول، ويحسن الفتح فيه إتباعاً لفتحة ما قبله، وكما فتحوا (الآنَ) إتباعاً للألف التي قبله"[73].

فهذا ظاهر كلام "ابن جني" - رحمه الله تعالى - كما ترى، وهو لا يذكر قياس الهمزة المتحركة بعد فتح على الساكنة بعد فتح، كما لا يذكر أن فتحة الراء إنما كانت لأجل أن الألف لا تقع إلا بعد فتح، بل ينص فيقول: "فتسكن الهمزة وقبلها الراء المفتوحة".

لكن ما الذي جعل (ابن هشام) - رحمه الله - ينسب هذا الوجه إلى (ابن جني)؟ الذي يظهر لي - والله أعلم - أن (ابن هشام) توهم هذا من قول (ابن جني) - رحمه الله - حين تكلم عن (المراة) و(الكماة): "ولكن الميم والراء لمّا كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما في غيرهما كأنهما ساكنتان"[74].

ومن قوله في الموضع الثاني في الحديث عن البيت: "فهذا كله يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلَّتْه، وإذا كان ذلك كذلك فغير منكر أيضاً أن يُعتقد في فتحة الهمزة من قوله (أيوم لم يُقدرَ أم يوم قُدرْ) كأنها في الراء الساكنة قبلها للجزم؛ لأنها قد جاورتها، فيصير التقدير كأنه (أيومَ لم يُقْدَرَ أْمْ)"[75].

لكن عبارة (ابن جني) يفسر بعضها بعضاً، فهو لا يقلب الهمزة المفتوحة

بعد فتح قياساً على الساكنة بعد فتح، ولا يجعل سبب فتح الراء مجيء الألف تالية لها، ولم يشر إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد، فيما اطلعت عليه.

علماً أن (ابن هشام) - رحمه الله تعالى - عقَّب بترجيح التقدير الثاني وجعله له وجعله أقيس ممَّا نسبه لـ(ابن جني)، قال: "وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: "أيومَ لم يقدرَ": نقلت حركة همزة (أمْ) إلى راء (يقدر)، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعاً لفتحة الراء، كما في: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فيمن همزه"[76].

الشاهد الثالث: قول عبد يغوث الحارثي[77]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيا

الشاهد فيه قوله: "لم ترَا"؛ إذ نصب الفعل المضارع (تَرَا) بـ(لم)، ولو جزم بها لقال: (لمْ ترَ).

توجيهات النحويين للبيت: ما وجدته من كلام النحويين على البيت يمكن حصره في التوجيهات الآتية:

التوجيه الأول: رد رواية البيت بالنصب، وهذا منقول عن الأخفش الكوفي، قال البغدادي في الخزانة: "قال القالي في (ذيل الأمالي): قال (الأخفش): رواية أهل الكوفة: (كأن لم ترى) بالألف، وهذا عندنا خطأ، والصواب: "تري" بحذف النون علامة للجزم"[78].

فعلى هذا تكون رواية البيت بنصب الفعل (ترا) رواية خاطئة غير صحيحة، وإنَّما الرواية بحذف النون من الفعل الذي أصله: (تَرَيْنَ)، ثم حُذفت نونه للجزم. وعلى هذا يكون الشاعر رجع من أسلوب الإخبار في البيت إلى أسلوب الخطاب المباشر للمرأة التي هزأت به.

لكن رواية النصب ثابتة على الرغم من هذا الطعن؛ فالكوفيون ثقات رويت عنهم اللغة كما رويت عن البصريين، فقد نقل البغدادي في خزانته عن ابن السيد قوله: "ويروى على الإخبار"[79]. فتضعيف الشاهد في البيت برد الرواية كما ترى لا يصح، والله أعلم.

التوجيه الثاني: أنَّه على لغة من قال: (راء) مقلوب (رأى)، ثم جزم فصارت (رأ)، ثم خفف الهمزة فقلبها ألفاً. وهذا توجيه (أبي علي الفارسي) و(ابن جني)، قال (ابن جني): وعلى هذا حمل (أبو علي) قول (عبد يغوث). . . - ثم ذكر البيت ثم قال -: قال: جاء به على أن تقديره محققاً (كأن لم تَرْأَ) ثم إن الراء لما جاورت -وهي ساكنةٌ- الهمزةَ متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت (ترا). فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم، على مذهب التحقيق وقول من قال: رَأَى يَرْأَى، قال سُراقة البارقي:

أُرِي عيني ما لم تَرْأَياهُ كِلانا عالمٌ بالتُّرَّاتِ"[80].

وهكذا نقله (ابن هشام) عن (أبي علي الفارسي)، رحمهما الله تعالى[81].

التوجيه الثالث: على أنَّه من باب الضرورة الشعرية، وعليه حمله ابن السيد البطليوسي في أحد تخريجيه للبيت، نقله عنه البغدادي في خزانته[82].

الشاهد الرابع: قولُ عائشةَ بنتِ الأعجم تمدح المختار[83]:

قد كادَ سَمْكُ الهُدى يُنْهَدُّ قائمُهُ حتى أتيحَ له المختارُ فانْعَمدا
في كلِّ ما هَمَّ أمضى رأيَه قُدُماً ولم يُشاوِرَ في إقدامِه أحدا

فنَصَبَت (الراء) من (يُشاور)، ولم تجزمها بـ (لم).

وقد خرَّج العلماء هذا البيت على أحد تخريجين لا يخرجان عمَّا سبق وهما كما يلي[84]:

التخريج الأول: أنَّه من باب التوكيد بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذف النون وأبقى الفتح. وهذا التخريج فيه ما سبق ذكره.

التخريج الثاني: أنَّه على لغة النصب بـ(لم)، قال أبو حيان - رحمه الله تعالى -: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) عكس المعروف عند الناس. . . ثم ذكر البيت"[85].

نتائج البحث وتوصياته

أبرز النتائج التي توصل البحث لها ما يلي:

أولاً: لغة الجزم بأدوات النصب، والنصب بأداوت الجزم مروية عن بني صُباح من بني ضبَّة[86] كما نسبها اللحياني.

ثانياً: عماد هذه اللغة النصَّان المنقولان عن الرؤاسي واللحياني الكوفيين، وما نقل عن أبي عبيدة البصري من الجزم بـ(أنْ).

ثالثاً: هذه اللغة ثابتة عن العرب، تكلموا بها ونقلها عنهم الثقات من رواة اللغة من الكوفيين والبصريين، وإن كانت أقلَّ شيوعاً من الجزم بـ(لم) وأخواتها، والنصب بـ (أنْ) وأخواتها، ولهذا كان نص الرؤاسي واضحاً حين قال - رحمه الله -: "فصحاء العرب ينصبون بـ(أنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها"[87].

رابعاً: جاءت شواهد هذه اللغة في قراءة لكتاب الله تعالى، وفي حديثين من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم -، وفي بعض أشعار العرب.

خامساً: الجزم بأدوات النصب لم يثبت بالرواية إلا في (أنْ)، و(لن)، وكذا النصب بأدوات الجزم لم يثبت إلا في (لم)، لكن الرؤاسي في نصه السابق ينقل أن من العرب من يجزم بأدوات النصب، وينصب بأدوات الجزم".

سادساً: كان أبو حيان - رحمه الله - منصفاً لهذه اللغة، فأخذ بها وحمل عليها شواهدها، بل جعل الحمل عليها أفضل وأحسن من غيره من التخريجات، قال - رحمه الله - وهو يتكلم عن قراءة الفتح في سورة الانشراح: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) عكس المعروف عند الناس"[88]. ولم أجد هذا الإنصاف لغيره من علماء العربية، رحم الله الجميع.

سابعاً: حاول النحويون - ماعدا أبا حيان، رحمه الله - تأويل شواهد هذه اللغة أو إنكار روايتها لتستقيم القاعدة النحوية لديهم، ولو أخذوا بهذه اللغة

مع وضعها في موضعها المناسب لها بين لغات العرب لكان أقرب وأولى من تأويلاتهم التي كان في بعضها شططٌ واضحٌ.

ثامناً: ذكر المرادي أن بعض النحويين يجزم بـ(لن) حملاً لها على (لم)، وذكر ابن هشام في المغني في القاعدة الحادية عشرة قال فيها: "من مُلَح كلامهم تقارض اللفيظين في الأحكام"، ثم ذكر لها أمثلة ومنها الخامس في حمل (لم) على (لن) وذكره عمَّن أسماهم: بعضهم[89]، وعنه نقل السيوطي في الأشباه والنظائر هذا القدر دون تعليق[90] رحمهم الله تعالى". والصواب عندي أنَّ هذه لغة مستقلة مروية عن بعض العرب وليست من الحمل. والذي يزيد ذلك ترجيحاً عندي أنَّ ابن هشام – وهو من هو رحمه الله– قال بعد ذكره قراءة أبي جعفر المنصور شاهداً للمسألة: "وفيه نظر؛ إذ لا تَحُلُّ (لن) هنا، وإنَّما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يَحُلُّ محله، كما قدمنا". فإذن، الذي يظهر أنَّ هذا لا يستوي أن يكون من باب حمل أيٍّ من هذه الحروف على بعضها؛ لأنَّ شرط الحمل أن يتساوى الحرفان أو الأداتان في أداء المعنى في الموضع، وهذا ما لا يصح في شواهد هذه اللغة.

ومثله وقريب منه ما فعلته الأخت الكريمة الأستاذة لينا الجراح في رسالتها للماجستير بعنوان: "المحمولات في الدرس النحوي: دراسة وصفية تحليلية" في جامعة اليرموك الأردنية؛ إذ جعلت ذلك من الحمل؛ أي: حمل (لم) على (لن) وعكسه وأسمته بالتقارض. وإن كانت مالت حين درست المسألة إلى كونها لغة ولكنها لم تستطع الجزم بذلك ولا التفريق بين كونها لغة وكونها من باب الحمل، وإن قربت منه جداً[91].

الهوامش والمراجع

(1) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي النحوي، اللغوي، مقرئ، شاعر سمي بالرؤاسي لكبر رأسه، وسمي بالنيلي لنزوله النيل، أخذ عنه الكسائي والفراء، وتوفي قبل سنة 193هـ، وهو أول كوفي يضع كتاباً في النحو، وحيث قال (سيبويه): (قال الكوفي) فهو يعني به "الرؤاسي" له من الكتب: "الفيصل"، و"معاني القرآن"، و"الوقف والابتداء"، و"كتاب في النحو"، و"كتاب التصغير" وله شعر. ترجمته في: معجم الأدباء: 18/ 221، وبغية الوعاة:

1/ 83، 82، وكشف الظنون: ص: 1405، 1470، 1730، وهدية العارفين: 2/ 7، 8 وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 1/ 132.

(2) الذي يظهر لي أنَّ مرجع الضمير في قوله: (بها) يعود على (أنْ) وأخواتها لأمرين؛ الأول: أنَّنا نجد الجزم قد روي بـ(أنْ) و(لن). والثاني: أنَّ النص الثاني المروي عن اللحياني - كما سيأتي - يثبت ذلك في جميعها، فقد ذكر اللحياني أنَّ العرب يجزمون بالنواصب، وينصبون بالجوازم".

(3) قول الرؤاسي في:

- المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، ط1، حلب: المطبعة العربية، 1393هـ، ص 227،

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ، ص 284.

- أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبدالتواب، ج4، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418 هـ، ص 1642.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، بيروت: المكتبة العصرية، ص 38.

(4) "اللحياني" بالكسر: نسبة إلى لحيان من بني هذيل، واسمه علي بن المبارك يكنّى بأبي الحسن، كان وَرِعاً، أخذ عن الكسائي وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله كتاب النوادر المشهور في محيط الأدب وهو معدود في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين. ترجمته في:

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ط2، القاهرة: المكتبة العصرية، 1417هـ، ص 185.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف، ص 195.

(5) البغدادي، عبد القادر بن عمر: **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ج5، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، 1398هـ، ص 162.

(6) النسبة في: الجنى الداني: 226، والهمع: 2/ 284، وارتشاف الضرب: 4/ 1642.

و(بنو صُباح) قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب: 1/ 130 ما نصُّه: "صُباح بضم الصاد وخفة الموحدة، هذا هو الموجود في كتب اللغة وأنساب العرب، وأمَّا صَبَّاح بفتح الصاد وتشديد الموحدة فليس بموجود في أسماء البطون والقبائل، ولم يصب الدماميني في تشديد

الموحدة، وقد تبعه سائر الشراح. وصُباح: بطن من ضبة وفيهم شرف وعدد وهو صباح بن ظريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة".

(7) البيت بلا نسبة في الهمع: 1/ 8. وفي: الشنقيطي، الشيخ أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج 1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية – منشورات محمد علي بيضون، 1419هـ، ص 4.

(8) الجنى الداني: 226، 227.

(9) الهمع: 2/ 284.

(10) ارتشاف الضرب: 4/ 1642.

(11) أبو عبيدة معمر بن المثنّى التيمي البصري، النحوي اللغوي، مولى بني تيم، تيم قريش. ولد في البصرة، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنّف في غريب الحديث. كان عالماً بالشعر والغريب والأخبار والنسب. وله نحو مائتين من المصنفات، منها: مجاز القرآن، إعراب القرآن، الأمثال، في غريب الحديث، ما تلحن فيه العامة، نقائض جرير والفرزدق، أيام العرب، الخيل، وغيرها. ترجمته في: بغية الوعاة: 395، وطبقات النحويين: 192–195، وإنباه الرواة: 3/ 276، وهو في الأعلام للزركلي: 7/ 272، وغير ذلك.

(12) الجنى الداني، 226.

(13) مغني اللبيب: 1/ 38.

(14) الهمع: 2/ 284.

(15) تطلق العرب (بعض) وتريد بها الواحد والاثنين والجمع، قال صاحب لسان العرب: "كقولهم ذهَبتْ بَعْضُ أصابعه؛ لأن بَعْض الأَصابع يكون أُصبعاً وأُصبعين وأَصابع". لسان العرب: (بعض).

(16) البيت لامرئ القيس بن حجر من قصيدته المشهورة التي أولها:

خليليَّ مرَّا بي على أم جندبِ لنقضيَ حاجات الفؤادِ المعذَّبِ

كذا نقل البغدادي في شرح أبيات المغني: 1/ 129: عن السيوطي أنَّ البيت من هذه القصيدة، ثم عقَّب عليه بقوله: "وقد رجعت إلى هذه القصيدة في عدة كتب، منها "مختار شعر الشعراء الفحول الستة" فلم أره فيها، والله أعلم". قال محققا الكتاب: "البيت في ديوان امرئ القيس (تحقيق السندوبي)، وهو من القصيدة التي ذكرها السيوطي من زيادات السكري والطوسي وابن النحاس".

(17) شرح أبيات مغني اللبيب: 1/ 129.

(18) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار: **المسائل البصريات**، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ج1، ط2، القاهرة: مطبعة المدني، 1405هـ، ص 259. وأيضاً شرح أبيات المغني: 1/ 129.

(19) البيت لجميل بثينة، ديوان جميل بثينة بتحقيق: د. حسين نصار، القاهرة: دار مصر للطباعة 1967م، ص: 224.

وهو منسوب في: الدرر: 4/ 59، وشرح شواهد المغني: 1/ 131، وبلا نسبة في الجنى الداني: 227، ومغني اللبيب: 1/ 38. وقبل البيت الشاهد قوله:

ألا طال كتماني بثينةَ حاجةً من الحاج ما تدري بثينة ما هيا

(20) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي: **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، ج4، القاهرة: دار هجر للنشر والتوزيع، ص 13.

(21) مغني اللبيب: 1/ 38.

(22) البيت من غير نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 132، وأبو بكر الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد النحوي: **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلَّق عليه أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص 315.

(23) هذا وهم منه - رحمه الله - وإلا فإنَّ (اللحياني) معدود في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين، طبقات الزبيدي، ص 195.

(24) شرح شواهد المغني: 1/ 132.

(25) البيت لأبي طالب عم النبي ﷺ في: الدرر: 2/ 45، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 235، وخزانة البغدادي: 1/ 572، والهمع: 2/ 41.

(26) ارتشاف الضرب: 4/ 1643.

(27) الجنى الداني 272.

(28) همع الهوامع: 2/ 289.

(29) رواه البخاري في: كتاب التهجد، باب: فضل قيام الليل برقم (1121)، ورواه في: كتاب التعبير، باب: الأمن وذهاب الرقوع في المنام برقم (7028). : العسقلاني، الإمام الحافظ علي بن حجر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، وفؤاد عبدالباقي، وقصي محب الدين الخطيب، ج3، القاهرة: دار المعارف، ص 8- 9، وكذلك: 12/ 436.

(30) فتح الباري لابن حجر: 3/ 10.

(31) فتح الباري لابن حجر: 12/ 437.

(32) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة: مكتبة دار العروبة، دون سنة نشر، ص 160. وعنه نقل ابن حجر، رحمهما الله تعالى، فتح الباري لابن حجر: 12/ 437.

(33) فتح الباري لابن حجر: 12/ 437.

(34) فتح الباري لابن حجر: 3/ 10.

(35) رواه البخاري في: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ برقم (7354)، صحيح البخاري مع شرح ابن حجر، 13/ 333.

(36) فتح الباري لابن حجر، 13/ 335.

(37) فتح الباري لابن حجر، 13/ 335.

(38) فتح الباري لابن حجر، 13/ 335.

(39) فتح الباري لابن حجر، 13/ 335.

(40) البيت من الطويل، في: **ديوان كثير عزة**، جمع وشرحه: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ص: 60، وهو في: أبو زكرياء الفراء: يحيى بن زياد، **المنقوص والممدود**، تحقيق: ماجد الذهبي، دمشق: دار الكتب الوطنية، ص 36. وهو في شرح شواهد المغني للسيوطي: 235، وبلا نسبة في: أبو علي القالي، **المقصور والممدود**، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص: 240، وهو برواية: "بعدك منزل" في ديوانه.

(41) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، 1/ 159، 160.

(42) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، 1/ 161.

(43) الجنى الداني للمرادي، 272.

(44) مغني اللبيب، 1/ 314.

(45) البيت من بحر المنسرح، وهو بلا نسبة في الدرر: 2/ 4، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 235، وفي: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ج3، القاهرة: المكتبة التوقيفية، ص 278، وفي: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ج1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1406هـ، ص139. وهو في: شرح شواهد المغني للبغدادي: 1/ 161.

(46) شرح شواهد المغني: 1/ 161.

(47) شرح شواهد المغني: 1/ 162.

(48) شرح شواهد المغني: 1/ 162.

(49) الجنى الداني، 266.

(50) الارتشاف، 4/ 1861.

(51) الهمع، 2/ 447.

(52) هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس. بويع له بالخلافة بعد أخيه في ذي الحجة، سنة ست وثلاثين ومائة. وله مآثر ذكر ابن كثير – رحمه الله – في البداية والنهاية شيئاً منها تدل على فضله. ترجمته في: أبو جعفر، محمد جرير الطبري: **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج9، القاهرة: دار المعارف، 1387هـ/ 1967م، ص 292– 322. وفي:

ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري: **الكامل في التاريخ**، تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي، ج5، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ، ص172. وفي: البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب: **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، ج10، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001م، ص53. وأبو الفداء ابن كثير، إسماعيل بن عمر: **البداية والنهاية**، تحقيق: حسان عبدالمنان، ج13، السعودية: بيت الأفكار الدولية، 2010م، ص 159 وما بعدها.

(53) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي: **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، ج8، ط1، بيروت: دار الفكر، 1420هـ، ص483.

(54) أبو محمد، عبدالحق ابن عطية الأندلسي: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: د. عبدالسلام بن عبدالشافي، ج6، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1993م، ص: 354.

(55) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ج14، دمشق: دار العلم، ص 363.

(56) أبو الفتح، عثمان بن جني ابن جني: **المحتسب في تبيين وجوه القراءة الشاذة والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ج2، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر عام 1414هـ، ص 366.

(57) البحر المحيط: 8/ 483.

(58) المحرر الوجيز: 15/ 495.

(59) رحم الله الشوكاني، ورحم الله أمير المؤمنين أبا جعفر المنصور، وأبو جعفر المنصور – رحمه الله تعالى – معروف بالعلم والتقوى، قال ابن كثير 13/ 460: "وقد قال المنصور لابنه المهدي: إن الخليفة لا يصلحه إلا التقوى، والسلطان لا يصلحه إلا الطاعة، والرعية لا يصلحها إلا العدل، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة، وأنقص الناس عقلاً من ظلم من هو دونه". وقال مرة أخرى 13/ 467: "قالوا: وكان المنصور في أول النهار يتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والولايات والعزل، والنظر في المصالح العامة، فإذا صلى الظهر دخل منزله، واستراح من بعد ذلك إلى العصر، فإذا صلاها جلس لأهل بيته ومصالحهم الخاصة، فإذا صلى العشاء نظر في الكتب والرسائل الواردة من الآفاق، وجلس عنده من يسامره إلى ثلث الليل، ثم يقوم إلى أهله، فينام في فراشه إلى الثلث الآخر، فيقوم إلى وضوئه وصلاته حتى يتفجر الصباح، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلس في إيوانه".

(60) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير**، تحقيق: يوسف الغوش، ج5، دمشق: دار المعرفة، 1428هـ، ص 461.

(61) المحتسب: 2/ 366.

(62) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**، ج3، بيروت: دار المعرفة، ص 346.

(63) ابن مالك: محمد بن عبدالله الطائي: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريري، ج3، ط1، عمَّان: دار المأمون للتراث، 1402هـ، ص 1575.

(64) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن عصفور: **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، القاهرة: دار الأندلس 1980م، ص 112- 113.

(65) المحتسب: 2/ 366.

(66) مغني اللبيب: 1/ 306-307.

(67) البحر المحيط: 8/ 487.

(68) قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب: 1/ 134 ما نصه: "وهذا الرجز أنشده ابن الأعرابي في نوادره للحارث بن المنذر المخزومي، وأورد بعد ذلك:

إنَّ أخـوالـي مـن شـقـرة قـد لبسوا لي عمساً جلد النمر

قال أبو محمد الأسود فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابي، وهو كتاب ضالة الأديب: قد ترك أبو عبدالله بينهما بيتاً وهو:

يَـوْمَ لا يُـقْـدَرُ لا أَخْـشَـى الـرَّدَى وإِذَا قُـدِّرَ لا يُـغْـنِـي الـحَـذَرْ

وهذا المقدار يوجد في ديوان

(69) المحتسب لابن جني: 2/ 366، وعنه مغني اللبيب: 1/ 306.

(70) أبو الفتح، عثمان بن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د.حسن هنداوي، ج1، دمشق: دار القلم، ص: 82 وما بعدها. و أبو الفتح، عثمان بن جني: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج3، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص 95.

(71) مغني اللبيب: 1: 306.

(72) سر صناعة الإعراب: 1/ 75، 76.

(73) سر صناعة الإعراب: 1/ 80، 81.

(74) سر صناعة الإعراب: 1/ 75، 76.

(75) سر صناعة الإعراب: 1/ 80، 81.

(76) مغني اللبيب: 1/ 306-307.

(77) البيت له في: المفضل، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي: **المفضليات**، تحقيق: الشيخ أحمد بن محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف 1964م، ص 318. وفي: أبو الفرج الأصفهاني: **الأغاني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، ج3، ط1، بيروت: دار صادر، 1425هـ، ص 975. والسيوطي،

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد: **شرح شواهد المغني**، دار مكتبة الحياة، ص 231، وبلا نسبة في: الأشموني: 1/ 103.

(78) البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ج2، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ، ص 201.

(79) خزانة البغدادي: 2/ 201.

(80) سر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 76، 77.

(81) مغني اللبيب: 1/ 306.

(82) خزانة البغدادي 2/ 201.

(83) البيت لها في البحر المحيط لأبي حيان: 8/ 487، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي: 20/ 397، والدر المصون: 6/ 541.

(84) تفسير البحر المحيط لأبي حيان8/ 488.

(85) تفسير البحر المحيط لأبي حيان8/ 488.

(86) هم بنو صباح بن طريف: بطن من ضبة، من العدنانية، وهم: بنو صباح بن طريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن عميرة بن سعد بن ضبة ابن أد بن طابخة. معجم قبائل العرب: عمر كحالة: 2/ 629، وعنه: نهاية الأرب للقلقشندي، مخطوط ق 132 – 1. لسان العرب لابن منظور، ج 3، ص 338. الاشتقاق لابن دريد، ص 119، 122).

(87) قول الرؤاسي في: الجنى الداني: 227، والهمع: 2/ 284، والارتشاف: 4/ 1642، ومغني اللبيب: 1/ 38.

(88) البحر المحيط: 8/ 487.

(89) مغني اللبيب، تحقيق: د. عبداللطيف محمد الخطيب: 6/ 723–724.

(90) الأشباه والنظائر للسيوطي: 1/ 298.

(91) الجراح، لينا علي: **المحمولات في الدرس النحوي: دراسة وصفية تحليلية**، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي خليل، 2011م، غير مطبوعة، ص: 210 وما بعدها.